



دولة «الناس أجناس» والأجندات الخفية

يكون لدى الشخص المعني ولاء لهذا البلد، وأن يكون مقيماً ومندمجاً فيه منذ فترة يحددها القانون. ولم يشذ القانون اللبناني عن هذه القاعدة، بالرغم من أن الشروط التي اعتمدها أولية ومبدئية جداً لا تسهم في ضمان الولاء ومصصلحة الوطن العليا نتيجة تجنس أجنبي ما بالجنسية اللبنانية. وقد اعتمد التجنس الفردي وسيلة لمنح الكثيرين الجنسية اللبنانية على مدى تاريخ لبنان الحديث.

وقد شهد لبنان، على إيقاع الرئاسات المنتهية، تجنس «جماعي» لطالما أثار الكثير من الجدل، وموجات من الانتقادات والشبهات على خلفيات

مالية، سياسية وديمقراطية. ولربما كان هذا الأمر من بين أكبر المؤشرات على هشاشة النظام القانوني والسياسي وعلى الافتقار التام لمفهوم دولة القانون. فلا معايير واضحة وعلنية لتقديم الملفات وقبولها ولا شفافية في ما خص دراستها والتحقق فيها ولا اللبنانية. لا بل يضيع المواطن بين

هذا «يفضح» وذلك ينفي، ليستيقظ على خبر صدور مرسوم بتجنيس المئات على خلفيات مبهمه.

ما الذي يدفع بأشخاص أجنبي للسعي وراء الجنسية اللبنانية في ظل الانهيار الذي يعاني منه البلد؟

اقتربت نهاية عهد رئاسي، وها هي قصة التجنس تتكرر. كلام ومعلومات عن مرسوم آخر يُحضر لإصداره قبل انتهاء العهد، وتجاوزات ونفي وتأكيدات غير مباشرة بالمقابل¹ تجعل المواطن يتساءل عما «يُطبخ» في ملف تعتبره غالبية اللبنانيين حساساً في ظل التوازنات القائمة في البلد. والأسئلة الأكبر التي تطرح اليوم، ما الذي يدفع بأشخاص أجنبي للسعي وراء الجنسية اللبنانية في ظل الانهيار الذي يعاني منه البلد؟ وما الذي سيقدمه هؤلاء للبنان بتجنسهم؟ ولماذا تحاط عمليات التجنيس بهذه السرية والغموض؟ فأمام التخبط الذي يحصل من قبل السلطات المعنية التي تنفي إشاعات العمل على مراسيم جديدة وتنكر الغايات الضيقة منها وترفع عن أي عملية منح «مشبوهة» للجنسية، يصبح التساؤل مشروعا أكثر، ليكتشف المواطن لاحقا واقعا يطرح أمامه عشرات الأسئلة. واقع في غالب الأحيان، خارج عن أي محاسبة، نتيجة تركيبة المنظومة السياسية وتوازناتها، ونتيجة توقيت هذه المراسيم الذي يتزامن مع نهاية عهود الرؤساء واقتراب خروجهم من دائرة أي محاسبة.

يُعتبر التجنس وسيلة معتمدة في كل دول العالم لمنح الجنسية لأشخاص لا يتصلون بالبلد بالدم أو الولادة أو الأصول. وذلك وفق معايير وشروط أهمها أن يكون في هذا التجنس ما يخدم مصلحة البلد، وأن

طالت عمليات التجنس التي حصلت في الفترات السابقة للحرب الأهلية، أشخاصاً من أصحاب الرساميل الضخمة، وأشخاصاً من أصول لبنانية

1 ربما مراجعة التعديلات المؤخرة لرئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في ما خض مرسوم تجنس يحضر له في نهاية عهد الرئيس عون هي أبرز دليل على ذلك



لم تسبق مرسوم العام 2018 تحقيقات جدية في ملفات المجنّسين، الأمر الذي دفع بالرئيس عون نفسه إلى طلب تجميد تنفيذ المرسوم

أو على قرابة بعائلات لبنانية نافذة ولديها ثقل اقتصادي، وكانت بغالبيتها لغايات سياسية ديمغرافية. لكن كان هؤلاء يقيمون في لبنان، وقد ساهموا في إنشاء الكثير من قطاعات الأعمال فيه لا سيما القطاع المصرفي، الفندقية وقطاع الخدمات والصناعات...

وكان مرسوم العام 1994 للتجنس الجماعي الأبرز بعد الحرب الأهلية، فقد شمل ما يزيد على 200 ألف شخص، على خلفيات انتخابية كما أشيع، ومنهم أشخاص لا يعرفون لبنان ولم يزوروه يوماً وكثير منهم لا يملك أي قيمة مضافة يقدّمها للبلاد، وتعرّض للطعن لأسباب ديمغرافية ولا تزال تداعياته تطال المئات حتى اليوم.

الجنسية وفي سياقات مشبوهة بالفساد من دون أي إفادة للاقتصاد القومي.

عليه، ومع أن التجنس هو أمر عادي في غالبية دول العالم - فاللبنانيون أنفسهم يسعون للحصول على جنسية ثانية في الكثير من دول العالم- يبدو أن مراسيم التجنس في لبنان قلما تكون «بريئة» من الشبهات.

القصة هذه تتكرّر كل ست سنوات، ومعها نسل، ألا يكون من الأجدى أن يقوم رؤساء الجمهورية المتتاليين والحكومات بإيلاء المزيد من الأولوية لعشرات آلاف الأشخاص المولودين في لبنان لأهل من أصول لبنانية ولأمهات لبنانيات والذين يعيشون من دون جنسية لأجيال، فيسعون إلى تحديدهم ومعرفة كل من على الأرض اللبنانية وإيجاد حلول تضع حداً لانعدام جنسيتهم وانعدام حقوقهم، ربما يكون التجنس واحداً منها؟ أو أن التجنيس لناس وأجناس وأجنادات خفية؟

والمراسيم اللاحقة شملت حسب ما أشيع أشخاصاً متمولين - عرب في معظمهم - غالبيتهم غير مقيمة في لبنان ولا تستثمر فيه، ولم يكن الهدف من تجنسهم على ما يبدو خدمة الاقتصاد اللبناني وتطويره. وأحيطت المراسيم التي صدرت في العهود الرئاسية الأخيرة بالكثير من السرية، ولم يُنشر قسم كبير منها في الجريدة الرسمية بل سُرّبت في الإعلام. حتى أن مرسوم العام 2018 لم تسبقه تحقيقات جدية في ملفات المجنّسين، الأمر الذي دفع ببعض الأحزاب المعارضة إلى إبداء النية بالطعن به، ودفع بالرئيس عون نفسه إلى طلب تجميد تنفيذ المرسوم لغاية قيام المديرية العامة للأمن العام بمزيد من التحقيقات في ملفات طالبي الجنسية. لكن المعلومات تشير إلى أن التجنس قد نُفّذ.

ويبدو أن هدف طالبي التجنس هؤلاء هو إما التهرب من دفع الضرائب في بلدهم أو بلد اقامتهم الدائمة أو التهرب من عقوبات أميركية أو ملاحقات دولية، أو التمكن من شراء عقارات ضخمة في لبنان للاستخدام الشخصي وغيره، وأشيع عن استفادة أفراد في السلطة من مبالغ مالية ضخمة مقابل